العدد (1996) السنة الثامنة - السبت (25) كانون الأول 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

على هامش الصراحة

ولادة الحكومة

إحسان شمران الياسري

يوم ظهرت نتائج الانتخابات البرلمانية البريطانية قبل نحو ستة أشهر تأخر إعلان الحكومة ثلاثة أيام عن موعده.. وكاد يُطيح هذا التأخير بأطراف الإمبراطورية التي لا تغيب الشمس عنها.

وبفضل الله وتعاون الأخوة (الكاثوليك) و(البروتستانت) و(المحافظين) و(العمال) و(الأحرار) و(المستقلين)، ظهرت التشكيلة، وأدى الوزير الأول ورفاقه اليمين القانونية أمام جلالتها. وباشروا أعمالهم..

وبالمتابعة الحثيثة، لم نسمع بتصفيات كبيرة للمواقع والمراكز الحساسة وغير الحساسة، ولم يتغير وكلاء وزارات أو مدراء عامون أو قادة جيش وشرطة والدفاع المدني و(سواق مترو الأنفاق) والسفراء. بل سارت الدولة بحكومتها الجديدة وكأن شيئاً لم يكن.

في وطننا المفتون بالشراكة وبالتغييرات وبالشتائم والتخوين، ربما سيحدث زلزال في كل مؤسسات الدولة التي تغيّر وزراؤهـا.. ليس هذا فقط، بل قد تتغير أماكن ملفات، وربما يجري إتلاف بعضها قبل مباشرة الوزير، ووكيل الوزارة الذي سيأتي معه.. وستتغير أحوال الدوائر المرتبطة بالوزارة.. والسيناريوهات عديدة.

ومن جانب الإنصاف والعدالة، قد يسعى بعض الوزراء لمراجعة أداء رؤساء الدوائر المرتبطة بوزاراتهم استناداً للمعلومات المتراكمة لديهم عن رئيس الدائرة أو عن الدائرة. وقد يسعى آخر، بعد فترة من استيزاره، لهذا التقييم. وكل هذا مقبول، لأننا نتوقع أن يتصرف السيد رئيس الوزراء بهذا الشكل، ويُعيد تقييم الوزير والوزارة بعد فترة من عمله..

لكن ما يُقلق، هو أن يبدأ التَغيير (الزلزال) انطلاقاً من اعتبارات مُسبقة تتعلق بالهوية أو الدين أو القومية أو الانتماء السياسي، ولا أتوقع أن يكون التغيير على أسس طائفية (والعياذُ بالله)..

نأمل أن يتحمل السادة الوزراء (الجُدد) مساعديهم والمدراء العامين لفترة تضمن اطمئنانهم لأي قرار قد يتخذونه للتغيير..

والتغيير شيء أساسي في الحياة، إلا إن منطلقاته هي التي نقلق منها..

تمنياتي لدولتنا العزيزة أن تستخدم كل طاقة حكومتنا الجديدة في قيادة الحياة نحو التقدم.

ihsanshamran@yahoo.com

هل تغـيرت صـورة العرب فـي الإعلام؟

كانت صورة العربي في الإعلام الغربي في عقد السبعينيات والثمانينيات ذلك الذي يمتطي جواده باحثاً في جوف الصحراء عن قافلة كي يسلبها أو ذلك الرجل الذي ما أن تطأ قدماه أرض أوروبا حتى يلهث راكضاً صوب أقرب حانة وخمارة ، وترسخت عنه صورة ذلك الرجل الذي يبدد أموال البترول على طاولة القمار . وفي الألفية الثالثة تبدلت الصورة ولكن نحو الأسوأ ، فظهر العربي حاملاً المتفجرات ، مرتدياً أحزمة الموت ، ممتطياً طائرة جامبو لا يعرف أحد أين ستنفجر ومتى ولماذا ؟

ايمان محسن جاسم

وعلى الرغم من إن دولنا العربية من الدول القلائل في العالم التي تمتلك وزارة للإعلام، وقد تكون البلدان العربية مجتمعة هي من تملك العدد الأكبر من القنوات الفضائية بل وحتى الأقمار الصناعية إلا إنها لا تمتلك بعد الرؤية الصحيحة والصائبة لتحسين صورة العربي عند الآخرين أو محاولة تفنيد ما يمكن تفنيده عن شعب بكامله من المحيط حتى الخليج وكأنهم كلهم يتشابهون بالتصرفات والسلوكيات .

وهنا يتبادر السؤال المتكرر وهو :هل تمكنا من صناعة إعلام يتناسب مع الألفية الثالثة ؟ وهل هنالك رؤية عربية مشتركة لمفهوم الإعلام في عصر التكنولوجيا الرقمية والقنوات الفضائية ؟

لا يخفى على أحد تأثير الإعلام في صناعة الشخصية ، خاصة في ظل الإعلام المتاح الآن من حيث توفر آلاف القنوات التلفازية والمحطات الفضائية البعيدة عن الرقابة والتي من شأنها أن تؤسس لثقافة بلدان أخرى وشعوب أخرى على امتداد قارات العالم دون أن يعترضها أحد أو يشوش عليها كما كان في السابق من تشويش على محطات الراديو ورقابة المطبوعات وغيرها.

ويلعب الإعلام الغربي بصورة عامة والأمريكي بصورة خاصة دورا كبيراً في فرض الهيمنة الثقافية خاصة إن الإنتاج الإعلامي والترفيهي والسينمائي الأمريكي ممثلا بهوليوود تمكن من أن ينجح في التغلغل في أواسط الشباب العربي عبر الكثير من الوسائل المتاحة، وفي مقدمتها كما أشرنا الفضائيات من جهة والسينما من جهة ثانية ،لاسيما ان كبريات الملتقيات السينمائية العالمية تقام في أراضي العرب وتجد تسويقاً كبيراً جداً يثير الاهتمام، وهذا ما أدى لصناعة أجيال متأثرة بالثقافة والحياة اليومية الأمريكية والغربية ، وهذا بدوره يساعد ويساهم في ميول هؤلاء الشباب لممارسة حياتهم وفق الطريقة التي يشاهدونها في وسائل الإعلام الغربية والأمريكية .

والسؤال الذي يفرض نفسه بقوة هو هل يعي إعلامنا سواء العراقي أو العربي هذه الحقيقة ؟ المتابع للإعلام العربي بصورة عامة يجد بأنه لم يستطع أن يواكب التطورات التي أفرزتها التكنولوجيا في مجال الإعلام، وعلى الرغم من إن الأقمار الصناعية الخاصة بنقل البث تعج بآلاف القنوات الفضائية العربية إلاّ إن في مجملها قنوات لا تقدم سوى الأغاني ، والمسابقات والفوازير، وقراءة الطالع التي تخصصت به الكثير من القنوات . أما القنوات المتخصصة بالأخبار فإنها تتبع الجهات الممولة لها وتعكس وجهات نظرهم بغض النظر عن مدى مصداقية ما تنقله من عدمها .

وهذا يمثل جانباً مهماً من جوانب لجوء المتلقي العربي للقنوات الأجنبية الساعية لتسويق ثقافتها عبر هذا الفضاء الكبير الذي من المفترض أن نستغله في الترويج لثقافتنا أو على الأقل عدم تسويق ثقافات الآخرين ، فإذا بنا نفشل في صناعة إعلام واع مدرك لحقيقة التحديات الكبيرة التي تحيط بأجيالنا.

ومع أن صنّاع الإعلام في الوطن العربي على يقين بهذه الأهمية ويؤمنون بها، إلاّ أن الثورة الفضائية غير المسبوقة التي شهدناها، وما يسمى بالإعلام المنفتح والمعاصر انقلب إلى سلاح رفعناه بأيدينا ضدّ تقدّمنا وساعدنا به الآخر على تكريس تخلّفنا، ودعم الصورة التي ينقلها الإعلام الغربي عن كل ما هو عربي ومسلم.

لهذا فإننا ما زلنا ننظر إلى الإعلام على أنه مجرّد برامج مسابقات ومسلسلات وأفلام للترفيه فقط من أجل تغطية ساعات البث دون أن نعي هل ثمة من يتلقى ويتقبل هذا خاصة وإننا لسنا وحدنا في هذا الأثير المتسع ، في الجانب الثاني نرى بأن أمريكا نجحت في أن تخترق المجتمعات العربية وتتغلغل بين ثناياها بل وأن تغري العرب بدفع المال الكثير من أجل شراء برامج وأعمال هوليوودية تروّج "للانفتاح" الأمريكي، إن لم تكن هذه الأموال هي السبب الرئيسي في صناعة هذه الأفلام والمسلسلات، هذا الانفتاح الذي لم يكن قائما على مبدأ تلاقح الثقافات بقدر ما كان أطاراً جديداً من الهيمنة الثقافية التي كرّسناها بأنفسنا وبأموالنا .

وعملية التلاقح التي لم نقم بها جعلت صورة العربي لدى الغرب ما زالت كما هي لم تتغير، إذ ارتبط العرب في ذهنية الغرب وخاصة الأمريكان بأنهم ما زالوا في الصحراء وهذا ما أكده جيمس زغبي، رئيس المعهد الأمريكي العربي في واشنطن"العرب لم يقوموا عملياً بما يغيّر الذهنية الأمريكية ويوضح الصورة الحقيقية عنهم".. ولأن الحكومات العربية لا تختلف عن نظيرتها الأمريكية، وخشيتها من سطوة الإعلام ونفوذه دفعها لتجعل منه "مخدّرا" لشعوبها لا وسيلة للنهوض، فقد قدّم الإعلام العربي خدمة مجانية لأمريكا مكّنتها من نقل ثقافتها إلى الوطن العربي من أوسع الأبواب، لكنّها في الجهة المقابلة ووعياً منها بأن الفضائيات لم تعد وسيلة تسلية فقط، بل هي اليوم الأداة المثالية لتضليل الوعي وقلب الحقائق، أبقت أبوابها مغلقة في وجه المسلسلات والبرامج العربية واكتفت بتقديم صورة العربي من وجهة نظرها بما يخدم مصالحها على أنه شخص "متخلّف" و"إرهابي"؛ فأمريكا والدول الغربية لا تعرض على فضائياتها إلاّ صور متظاهرين يحملون لافتات تنادي بسقوط أمريكا، وأشخاصاً يتوعّدون الغرب ضمن مشاهد تروّج لأفكار مغلوطة جعلت الآخر يعتقد أن كل من يعيش في البلدان العربية والاسلامية "مسجّل خطراً ويجب مراقبته وأخذ الحيطة والحذر منه.أما الجانب الآخر والذي يمكن أن نراه في الكثير من الأفلام التي تكون فيها شخصيات عربية نجدهم من مرتادي الحانات ولاعبي القمار والبوكر .

ويبدو هذا التشخيص دقيقاً جداً ويؤكد بأننا ما زلنا لا نمتلك وسائل إعلام فعالة داخل بلداننا فكيف إذن سنكون فعّالين في الآخرين ؟ لاسيما وإننا ما زلنا لم نخرج بعد من تداعيات الإرهاب وما رسمه لنا من صور لا يمكن أن تغادر العقلية الغربية بسهولة ما لم يكن هنالك إعلام مؤثر في الآخرين قادر على رسم صورة أخرى غير تلك التي ما زالت مترسخة في عقلية الغرب تجاهنا.

قـــراءة فـــي انـتـخـابـات مجلـس الـشـعـب ٢٠١٠

انتهت انتخابات مجلس الشعب في مصر التي أجريت جولتها الأولى يوم الأحد ٢٨ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٠ وجولة الإعادة يوم الأحد ٥/ كانون الأول ديسمبر ٢٠١٠ ، إلى فوز كاسح للحزب الوطني الديمقراطي بحصوله طبقا للنتائج الرسمية التي أعلنتها اللجنة العليا للانتخابات على ٤٢٠ مقعداً (حيث أجريت الانتخابات في الدوائر العامة والدوائر المخصصة للمرأة (الكوتة) على ٥٠٤ مقاعد وتم تأجيل ٤ مقاعد) ،وحصول المستقلين على ٦٩ مقعداً (منهم ٥٤ أعضاء في الحزب الوطني ورشحوا أنفسهم كمستقلين) ،وحصول الأحزاب المدنية الأخرى على ١٥ مقعداً موزعة بين الوفد ٦ مقاعد والتجمع ٥ مقاعد وكل من أحزاب الغد والجيل والسلام الديمقراطي والعدالة الاجتماعية مقعد واحد.

(١-٣)

حسين عبد الرازق

ورغم أن هذه الأحزاب التي تصنف تجاوزاً باعتبارها جميعا أحزاب معارضة حصلت مع التجمع والوفد على ١٥ مقعداً وكان لها في المجلس السابق(٢٠٠٥-٢٠١٠) ١٠ مقاعد فقط ، فهناك إجماع بين الأحزاب الرئيسية في مصر والمراقبين والباحثين ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام المصرية الخاصة والدولية على أن هذه الانتخابات هي الأسوأ في التاريخ المصري منذ بدء التعددية الحزبية المقيدة عام ١٩٧٦ ،والتي شهدت ثمانية انتخابات لمجلس الشعب قبل هذه الانتخابات..ولم يشذ عن هذا الاجماع سوى الحكم القائم رئيساً وحكومة وحزباً وإعلاماً رسمياً مكتوباً ومسموعاً ومرئياً!.

فالرئيس اعتبر هذا الفوز الكاسح نتيجة طبيعية لنجاح الحزب الوطني الذي تفاعل "مع المجتمع بمشكلاته وهمومه وآماله وتطلعاته .. واجه المشككين في سياساته.. دافع عن رؤيته وبرامجه وتوجهاته .. وأثبت بما لا يدع مجالاً للشك أننا على الطريق الصحيح .. بانجازات أحدثت تغييراً كبيراً بجميع مناحي الحياة على مدى السنوات الخمس الماضية" . وكرر نفس المعنى صفوت الشريف الأمين العام للحزب وأحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء ود. علي الدين هلال ومحمد كمال.. الخ وقدم د. عبد المنعم سعيد محاولة لتفسير وتأكيد هذا الفوز للحزب الوطني وهزيمة الأخوان المسلمين والأحزاب المدنية التي وضعها في قالب أكاديمي خادع... فتحدث عن كتاب يحمل عنوان"ضحايا التفكير الجماعي"لأحد دارسي العلاقات الدولية المرموقين "ارفينج جانيس" يتناول سيادة حالة من " التفكير الجماعي "تسيطر على النخبة وتمنعها من قبول كل ما هو خارج عليها بينما ترحب بكل من يعطيها ما يؤكد ما توافقت عليه، وبدا وكأنه الحقيقة المقدسة .. لينتهي للقول إن " شيئاً من هذا يجري الآن في ما يتعلق بالانتخابات المصرية الأخيرة من أجل انتخابات أعضاء مجلس الشعب، حيث تكونت عقيدة واسعة لدى قطاع من النخبة بأن هذه الانتخابات زورت نتيجة الفوز الكاسح للحزب الوطني الديمقراطي ،والسحق الانتخابي الذي جرى لجماعة الأخوان المسلمين "المحظورة" والتواضع في النتائج التي حصلت عليها الأحزاب المدنية مثل الوفد والتجمع وغيرهما ،وهم الذين اعتقدوا بإمكانية الحصول على عدد كبير من المقاعد"مضيفا إن"الحزب الوطني الديمقراطي استعد لهذه المعركة منذ خمس سنوات بطريقة علمية دقيقة تقوم على الدراسة لجميع الدوائر الانتخابية ، بينما كانت الأحزاب السياسية المشروعة مشغولة بصراعاتها الداخلية ،واضطراب حالها بين المقاطعة والمشاركة.. كان هناك حزب موحد له برنامج واضح ودقيق ومفصل بالتكاليف والأثمان والممارسة ، في مقابل أحزاب تراوحت شعاراتها بين الشدة والعنف حسب درجة تفرغها من الخلافات والانقسامات الداخلية".

وقد حدد الحزب الوطني الديمقراطي وتحديداً"الحرس الجديد" الذي تولى إدارة هذه الانتخابات بقيادة "جمال مبارك" حدد هدفه في ضرورة إقصاء أي معارضة حقيقية عن مجلس الشعب الجديد مع وجود تمثيل بنائب واحد لكل من الأحزاب الصغيرة التابعة بشكل اوآخر للحكم لضمان وجود مرشحين لهذه الأحزاب في انتخابات رئاسة الجمهورية (سبتمبر/ أيلول٢٠١١) ينافسون شكلاً مرشح الحكم (مبارك الأب أو الابن أو..) في حال مقاطعة حزبي التجمع والوفد هذه الانتخابات، وفي نفس الوقت سيطر الحرس الجديد" لجنة السياسات" على مجلس الشعب وأقصى الحرس القديم،وهوما ظهر بوضوح في عدم ترشيح ثلاثة من رؤساء اللجان في مجلس الشعب (٢٠٠٥-٢٠١٠) وعدم دخول اثنين من رؤساء اللجان الانتخابات،واسقاط ٦ من أبرز رؤساء اللجان هم د.حمدي السيد ود. شريف عمر وسيد جوهر واللواء ماهر الدهبي واللواء أحمد أبو طالب ،وتغيير ٧٠٪ من أعضاء مجلس الشعب السابق بوجوه جديدة.

وولد المجلس الجديد فاقداً للثقة والاعتبار والشرعية السياسية والشعبية ، نتيجة لما ميز هذه الانتخابات من تزوير واسع وشامل وما شابها من بطلان . فكما يقول المستشار إسماعيل بسيوني الرئيس السابق لنادي قضاة الإسكندرية "مجلس الشعب الجديد برلمان فاقد للشرعية الدستورية.. وعدم شرعية المجلس الجديد وفقدانه الدستورية يؤثر بشكل أو بآخر على انتخابات الرئاسة المقبلة". ويضيف علاء عبد المنعم عضو مجلس الشعب السابق " يواجه مجلس الشعب أزمة دستورية لأن نصابه الدستوري غير مكتمل بسبب صدور أحكام ببطلان الانتخابات في ٩٨ دائرة، أي أن ١٩٦ نائبا عضويتهم باطلة . وبذلك يصبح نصاب المجلس ٣٠٨ نواب فقط وهو أقل من النصاب الدستوري حسب المادة ٨٧ من الدستور والتي تنص على ألا يقل عدد أعضاء مجلس الشعب عن ٣٥٠ عضواً" . وبالتالي فاحتمال حل المجلس واردا – كما يقول الفقيه الدستوري د. إبراهيم درويش- عبر الطعن على أي من القوانين التي يصدرها المجلس أمام القضاء والتقدم بطلب للمحكمة لإحالة هذا الطعن للمحكمة الدستورية العليا، التي يمكنها أن تقضي ببطلان تشكيل المجلس ومن ثم حله كما حدث مع مجلس الشعب عامي ١٩٨٤ و١٩٨٧.

وتقول صحيفة "كريستيان ساينس مونيتر" الأمريكية، أن مصر تتجه نحو مزيد من الاستبداد، وأن" الحزب الوطني احتكر تقريبا البرلمان المصري، وترك جماعات المعارضة في البلاد في حالة يرثى لها .. فالنتائج النهائية للانتخابات أظهرت حصول الحزب الوطني على ٨٣٪ من مقاعد مجلس الشعب ،وخاض معظم رجال الأعمال وسماسرة السلطة الانتخابات مستقلين ودخلوا سباق البرلمان للحصول على الحصانة وللانضمام إلى الهيئة البرلمانية للحزب الوطني وهو ما يمكن أن يجعل حصة الحزب الحاكم في البرلمان تصل إلى ٩٧٪ . ويقول محللون أجانب أن الانتخابات البرلمانية الأخيرة في مصر الأكثر تزويراً منذ عقود ،وتركت غالبية الشعب المصري البالغ تعداد سكانه ٨٠ مليون نسمة بدون كلمة في تحديد مصيره السياسي".

ويقول المستشار محمود أبو الليل وزير العدل السابق أن انتخابات مجلس الشعب الأخيرة تمت بصورة سيئة جداً ، و"ما كان يجب أن تتم الانتخابات بهذا الغباء السياسي" .ويضيف د. أسامة الغزالي حرب رئيس حزب الجبهة الديمقراطية أن الانتخابات " تمت بشكل مثير للفجاجة والسذاجة وقلة الخبرة" . ويتناول د. عمرو الشوبكي استراتيجية القادة الجدد للحزب الوطني، والتي "قامت على التخطيط لإسقاط جانب من قوى المعارضة كالإخوان المسلمين وبعض القيادات المستقلة والحزبية، وتركت جانباً آخر يجرب حظه ويدخل " المستنقع الانتخابي" الذي تركه الوطني للعشوائية والبلطجة وشراء الأصوات . وقد أخذ " الإسقاط المخطط" شكلين : الأول هو ما قامت به قيادات الحزب الوطني بالتنسيق مع القيادات الأمنية كتعبير عن توجه عام داخل الحكم من أجل إسقاط مرشحي جماعة الأخوان المسلمين ،وكانت المعركة مخططة أمنيا وسياسيا واستخدم فيها كثير من الأساليب الهابطة والفجة ،التي كشفت عجز الحزب الوطني عن مواجهة الأخوان بالسياسة وليس بالأمن ، رغم كثير من الأخطاء التي وقع فيها الاخوان: من رفع شعارات دينية وطائفية وطرح شرعية بديلة للدولة المدنية ، إلا أن الوطني استسهل المواجهة بالأمن لأنه ليس عنده الكثير الذي يقدمه في السياسة . أما الشكل الثاني من تخطيطات بعض قادة الوطني، فهو ما قام به أمين تنظيم الحزب من استهداف شخصي لمجموعة من قيادات المعارضة، مثل : حمدين صباحي .. وعلاء عبد المنعم وسعد عبود وضياء رشوان ومصطفى بكرى وجمال زهران . وهنا نقل أحمد عز برامج الخصخصة الاقتصادية إلى السياسة والأمن . وعلى عكس انتخابات ٢٠٠٥ فإن الأموال التي دفعت لم تكن فقط من نصيب فقراء الناخبين ، إنما امتدت أيضاً إلى مسؤولي قيادات نست أنها تعمل لدى الدولة المصرية وليس في شركة خاصة ". وأطلق الشوبكي على هذه الظاهرة " خصخصة التزوير" ، مضيفاً أنه "كانت هناك بيئة انتخابية غير مسبوقة في سوئها ومسؤول عنها ليس فقط الحزب الوطني إنما الحكم برمته ،الذي نقل بلطجة الحياة اليومية وعشوائيتها وسطوة رأس المال في السياسة والاقتصاد إلى الانتخابات".

وتحدث عبد المحسن سلامة (عضو مجلس نقابة الصحفيين وعضو الحزب الوطني) والذي خاض الانتخابات عن "تجربة الانتخابات الأخيرة، وما حدث فيها من تزاوج بين المال والبلطجة في العديد من الدوائر .. واستغلال المال لشراء الأصوات ،وجلب العديد البلطجية لإرهاب الناخبين والمنافسين على السواء مما أخل بتكافؤ الفرص ،وجعل من المنافسة الانتخابية معركة حربية حقيقية ارتكبت فيها المخالفات جهاراً نهاراً حتى بين أبناء الحزب الواحد..".

وفي ظل هيمنة الدولة البوليسية والشرطة على العملية الانتخابية جرى تزوير الانتخابات بصورة فظة وشبه شاملة. بداية من التعديلات الدستورية عام٢٠٠٧ وإلغاء الاشراف القضائي بعد تعديل المادة ٨٨ من الدستور، ثم رفض المراقبة الدولية التي تعرفها كل البلدان العريقة في الديمقراطية في أوروبا والولايات المتحدة أو الدول النامية والحديثة في اعتماد الديمقراطية كجنوب أفريقيا والمغرب وفلسطين ، بما في ذلك رفض رقابة المنظمات التي مصر عضو فيها كالأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجامعة العربية ،والتي تربطها بمصر اتفاقات كالاتحاد الأوروبي .ومع تأكيد الحكومة المصرية واللجنة العليا للانتخابات على ترحيبها بمتابعة(مراقبة) منظمات المجتمع المدني المصري، فقد جرى حصارها ووضع العراقيل أمامها. لقد تشكلت أربعة تحالفات كبرى لمراقبة الانتخابات هي:"التحالف المصري لمراقبة الانتخابات" ويضم ١٢٠ منظمة وجمعية أهلية بقيادة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ودار الخدمات النقابية والمركز المصري لحقوق المرأة ،و"الائتلاف المستقل لمراقبة الانتخابات" ويتكون من ثلاث جمعيات رئيسية هي مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان وجمعية نظره للدراسات النسوية والجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية و٣٠ جمعية ومؤسسة محلية،و"التحالف الشعبي لمراقبة الانتخابات" ويضم زهاء ٤٠ منظمة ومركزا، وائتلاف "مراقبون بلا حدود" .ولم توافق اللجنة على التصريح لمراقبي هذه الجمعيات إلا ٧٦ منظمة منحت عدداً محدوداً من التصاريح لا تغطي ١٠٪ من عدد لجان التصويت .ووصلت التصاريح قبل موعد الانتخابات بـ٢٤ ساعة بحيث تعذر توصيلها لأصحابها خارج القاهرة خاصة في المحافظات البعيدة. وكشفت تقارير المراقبة- رغم القيود والمصاعب- وما أثبتته وتابعه الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب –المصري والعربي والأجنبي- عن تزوير شبه مطلق للانتخابات ،بداية من استخدام الوزراء التسعة المرشحين في الانتخابات (والفائزين جميعا) وبعض الوزراء السابقين المرضى عنهم وقيادات الحزب الوطني الجديدة، لمؤسسات الدولة وإمكاناتها وموظفيها في حملاتهم الانتخابية ،واستغلالهم دور العبادة (المساجد والكنائس) في غالبية المحافظات، وتمزيق لافتات المنافسين ومصادمات ومشاجرات استخدمت في بعضها الأسلحة النارية والأسلحة البيضاء والسنج والعصيّ بين المرشحين بعضهم البعض حتى بين مرشحي الحزب الوطني المتنافسين.. وصولا إلى منع الشرطة الناخبين من التصويت، والاعتداء على القضاة،ثم التزوير المباشر عن طريق "التسويد" و"التقفيل" وهو ما رفع نسبة التصويت التي أعلنتها اللجنة العليا للانتخابات في الجولة الأولى إلى٣٥٪ رغم أن النسبة الحقيقية لا تتجاوز ٥٪ أو ١٠٪ في أحسن الحالات.

ويشير تقرير الائتلاف المستقل لمراقبة الانتخابات إلى البيئة السياسية والتشريعية التي تمت في ظلها الانتخابات ،مؤكداً أنها جرت في مناخ سياسي " شهد تضييقاً على الحريات العامة.. وسبق انتخابات ٢٠١٠ رفض السلطة إشهار عدد من الأحزاب الجادة وفرض الحراسة على النقابات المهنية ،وتأميم السلطة التنفيذية للنقابات العمالية ،والتضييق على أنشطة حركات الاحتجاج السياسية والاجتماعية وحرمانها من حق التجمع السلمي والتظاهر، واستخدام العنف في مواجهة أنشطتها، وإحالة نشطاء سياسيين إلى محاكمات عسكرية ".

وأشار تقرير آخر إلى امتلاكه نحو ١٢٥ شهادة عن الانتهاكات خلال الجولة الأولى للانتخابات مدعومة بـ٢٨٧ مقطع فيديو و"صورة، من بينها٨٢ حالة شغب وتبادل إطلاق النار وحمل أسلحة آلية ومشاجرات بالأسلحة البيضاء بين أنصار مرشحي الوطني ،فضلا عن ٦٦ حالة تدخّل أمني ، سواء بالتواجد خارج اللجان، وداخلها بالمخالفة للقانون ، وطرد الناخبين والمندوبين والمراقبين. ورصد التقرير ٥٢ بلاغا عن حدوث تلاعب بالأصوات سواء بتسويد بطاقات الاقتراع للجان بأكملها ، أو وجود بطاقات اقتراع بأعداد كبيرة ملقاه خارج اللجان ،فضلا عن ٥٢ حالة أخرى حول استخدام دعاية غير شرعية و٥١ حالة انتهاكات عن عمليات تصويت جماعي وتسويد بطاقات الاقتراع ،و٢٨ حالة رشوة انتخابية، و٢٢ حالة إرهاب للناخبين ،و٢٢ حالة فتح أو إغلاق للجان في غير موعدها، و٢٣حالة تعدّي على المراقبين.

ورغم أن أرقام التصويت التي أذاعتها اللجنة العليا للانتخابات تحيط بها شكوك قوية نتيجة للتسويد والتقفيل الواسع في كثير من الدوائر ، إلا أن التعامل معها والقراءة السريعة لها، تؤكد وقوع التزوير بصورة لافتة.